

تقرير أسبوعي يرصد آخر تطورات
المشهد اللبناني على المستوى المحلي والدولي

LEBANON

IRAQ



■ ملخص "المشهد اللبناني":

على الصعيد الميداني، وجهت الطائرات الحربية الإسرائيلية، الأحد ٢٧ نيسان / أبريل، ضربة عسكرية لمبنى في ضاحية بيروت الجنوبية، بعد نحو ساعة من إصدار أمر إخلاء لسكان المنطقة وهذه الضربة الثالثة على الضاحية الجنوبية منذ وقف إطلاق النار بين إسرائيل و"حزب الله" في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، وأفادت وسائل إعلام لبنانية بأن المبنى المقصود هو "خيمة النصر" وهو مكان يقيم فيه "حزب الله" مجالس عاشوراء وقالت إذاعة جيش الاحتلال نقلاً عن مصدر عسكري: إن الحزب خزن أسلحة كبيرة ومهمة في الموقع الذي تعرض للهجوم. وقال بيان مشترك صادر عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الجيش إسرائيل كاتس: إن الهدف من الضربة كان منشأة تابعة لـ "حزب الله" في بيروت يتم فيها تخزين صواريخ دقيقة.

أما على الصعيد السياسي المحلي، زعم الأمين العام لحزب الله "نعيم قاسم"، الاثنين ٢٧ نيسان / أبريل، أن "حزب الله التزم باتفاق وقف إطلاق النار بين الدولة والجانب الإسرائيلي وسهلنا مهمة الجيش في الانتشار، وعلى الحكومة اللبنانية بذل المزيد من الجهد على كافة المستويات المحلية والدولية لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ولن نتخلى عن قوتنا وقوة لبنان وقوة الجيش اللبناني وقوة للدولة اللبنانية، كما ندعم رئيس الجمهورية والحكومة بوقف الاعتداءات وإعادة الاعمار وبناء الدولة ولن نستمع لجماعة الفتنة".

في المقابل، دعا حزب الكتائب اللبنانية الأربعاء ٢٣ نيسان / أبريل، حزب الله إلى التخلي عن سلاحه لصالح الدولة، واعتبر أن "أي قرار بشأن السلاح غير الشرعي هو حكر على الدولة التي أعلنت قرارها الصارم في هذا الإطار، كما موضوع تسليح الجيش وتمكينه من بسط سلطته على كامل الأراضي الذي هو قرار سيادي لا شأن لأي دولة فيه". وكرر الحزب "الدعوة إلى تسليم كل سلاح فوراً، ومن دون مكابرة"، مؤكداً أن "الممر الوحيد لنهوض لبنان هو حصر السلاح بيد للدولة والجيش اللبناني، والامتنثال للقرارات الدولية بحذافيرها، من دون اجتهادات أو تفسيرات عقيمة تعيد الزمن إلى الوراء".

وفي الجانب الاقتصادي، أقرّ مجلس النواب، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل، قانون رفع السرية المصرفية بالتصويت بأكثرية ٨٧ صوتاً، بعد إدخال تعديلات على المادة الثالثة منه. وأصبحت المادة الثالثة تنص على رفع السرية المصرفية بشكل كامل وغير مقيد تجاه مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والمصدقين او المقيمين المستقلين المعيّنين وفق الأصول من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. وتحدد دقائق تطبيق هذه المادة بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المال بعد استطلاع رأي مصرف لبنان. وقد أبقى على مهلة العشر سنوات كمفعول رجعي لكشف الحسابات. كما أجل مجلس النواب، البحث في مشروع قانون زيادة مساهمة لبنان في صندوق النقد الدولي لمدة أسبوعين بناء على طلب رئيس الحكومة بعد اعتراض معظم النواب على تكبيد الدولة مزيد من الأعباء المالية.

أما على الصعيد الدولي، فحضر السفير الإيراني لدى لبنان "مجتبى أهاني"، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل، إلى وزارة الخارجية بناء لاستدعائه على خلفية مواقفه العلنية الأخيرة. والتقى أهاني، الأمين العام لوزارة الخارجية السفير "هاني الشاميطلّي"، الذي أبلغه بضرورة التقيّد بالأصول الدبلوماسية المحددة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفي مقدمتها اتفاقية فيينا. وفي سياق آخر، زار نائب رئيس مجلس الوزراء "طارق متري"، الأحد ٢٧ نيسان / أبريل، أمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني"، الذي أكد دعم بلاده للبنان في المجالات كافة. وشدّد الشيخ تميم على أهمية الحفاظ على الاستقرار ومواصلة مسار الإصلاح، الذي تقوم به الحكومة اللبنانية. وأشار إلى أنّ دولة قطر جاهزة دائماً لمساعدة لبنان. كما التقى متري برئيس الوزراء وزير الخارجية "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني"، وبحثا في الأوضاع العامة والمسااعي الدبلوماسية المبذولة لانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان والتزامها باتفاقية وقف الأعمال العدائية.

▪ أولاً: أبرز التطورات على الصعيد المحلي:

أ- تطورات الملف السياسي:

١- رئاسة الجمهورية والحكومة:

- كتب رئيس مجلس الوزراء "نواف سلام" على منصة "إكس"، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل: "بالنسبة للانتخابات البلدية، أؤكد أن موقف الحكومة ثلّبت في إجراءاتها في مواعيدها، والحرص على نزاهتها وشفافيتها. أما اقتراحات القوانين المعجلة التي قدمت من السادة النواب، لا سيما ما يتعلق منها ببירות، فلم يتح للحكومة مهلة لدراستها. ولذلك، كان لا بد من طلب تأجيلها. وما يهمني شخصياً هو الحفاظ على وحدة العاصمة، كرمز لوحدة لبنان في تنوعه، وكلي حرص على مشاركة جميع أبنائها، في تقرير شؤونها.
- أكد الرئيس "جوزيف عون"، الاثنين ٢٧ نيسان / أبريل، أن "الانسحاب الإسرائيلي من التلال الخمس يشكل ضرورة للإسراع في استكمال انتشار الجيش حتى الحدود بحيث تتولى الدولة وحدها مسؤولية أمن الحدود"، وأشار إلى أن الجيش اللبناني منتشر على الحدود الشمالية الشرقية ويقوم بواجباته كاملةً ويتولى أيضاً مكافحة الإرهاب ومنع عمليات التهريب وحفظ الأمن الداخلي.
- قال رئيس الوزراء "نواف سلام" الثلاثاء ٢٩ نيسان / أبريل: "نحشد كل القوى الدبلوماسية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية ويهمننا بقاء الموقوفين الأميركي والفرنسي إلى جانب لبنان، ونحن ملتزمون بالاتفاق وإذا لم تنسحب إسرائيل بالكامل فإن ذلك سيهدد الاستقرار".

٢- الحزب التقدمي الاشتراكي:

- رأى الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي "وليد جنبلاط"، السبت ٢٦ نيسان / أبريل، أن "اللامركزية الإدارية ضرورة وطنية ملحة، زهي واحدة من الوسائل الأساسية لتحقيق إنهاء متوازن ينهي التمييز بين المناطق. إنها السبيل لتحرير المواطن من البيروقراطية، ولإعادة الثقة بينه وبين الدولة، عبر تمكين البلديات والاتحادات المحلية والمؤسسات من إدارة شؤونها الإنمائية والخدماتية، ضمن أطر شفافة، خاضعة للمحاسبة. إن اتفاق الطائف أقر هذا المبدأ بوضوح، وأن الألوان لتطبيقه بلا تأخير ولا تحريف".

٣- الثنائي الشيعي:

- أكدت مصادر مطلعة، الجمعة ٢٥ نيسان / أبريل، أن موضوع "سلاح حزب الله حاضر على طاولة الحوار غير المباشر بين رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون وقيادة الحزب، بمتابعة من رئيس مجلس النواب نبيه بري". وأوضحت المصادر، أن المواقف المتباينة من قادة الحزب حول هذا الأمر مرتبطة برفع سقف مطالبه فيها يتعلق بدوره في إعادة إعمار الجنوب، ومستقبله السياسي وعدد العناصر التي سيتم دمجها في الجيش والقوى الأمنية.
- أكد رئيس مجلس النواب "نبيه بري"، الجمعة ٢٥ نيسان / أبريل، أنه من المهم الضغط على العدو الإسرائيلي كي ينفذ ما عليه من التزامات اتفاق وقف النار. ولفت إلى أن المطلوب من لبنان قد أنجزه، وهو نشر الجيش في الجنوب وانسحاب "الحزب" منه، مشيراً إلى أنه مذكاً لم يطلق "الحزب" رصاصة. وشدد على أن المطلوب من إسرائيل وقف نهائي لإطلاق النار والانسحاب من الأراضي المحتلة، لافتاً إلى أن كلاهما لم يحصل. وعن ملف السلاح، قال بري: "لن نسلم السلاح الآن قبل تنفيذ الشروط المطلوبة من العدو. فسلحنا هو أوراقنا التي لن نتخلى عنها بلا تطبيق فعلي لاتفاق وقف النار وللذهاب إلى حوار في مصيره".
- رأى المفتي الجعفري "أحمد قبلان"، الأحد ٢٧ نيسان / أبريل، أن ملفات لبنان الأساسية مجمدة دولياً وسط عجز مخيف لدى مؤسسات الدولة وطواقمها، معتبراً أن الشروط الأميركية التعجيزية تضع البلد بحالة الموت السريري دون أي معارضة أو حراك سيادي، ولا أولوية للبنان بأوراق واشنطن وبروكسل سوى ما يخدم مشروع "لبنان الفريسة". واتهم قبلان اليونيفيل بالتعامل كقوة أممية لمصلحة إسرائيل، فيما إنعاش الدولة والبلد يحتاج إلى ردة فعل وطنية بلا مزيد من الاستسلام.
- زعم الأمين العام لحزب الله "نعيم قاسم"، الاثنين ٢٧ نيسان / أبريل، أن "حزب الله التزم باتفاق وقف إطلاق النار بين الدولة والجانب الإسرائيلي وسهلنا مهمة الجيش في الانتشار، وعلى الحكومة اللبنانية بذل المزيد من الجهد على كافة المستويات المحلية والدولية لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ولن نتخلى عن قوتنا وقوة لبنان وقوة الجيش اللبناني وقوة للدولة اللبنانية، كما ندعم رئيس الجمهورية والحكومة بوقف الاعتداءات وإعادة الاعمار وبناء الدولة ولن نستمع لجماعة الفتنة".

- أكدت مصادر مطلّعة على موقف "حزب الله" الثلاثاء ٢٩ نيسان / أبريل، أن الحزب يُدرك سعي إسرائيل لاستدراجه إلى الحرب، لكنه لن ينجرّ إلى هذا المخطط، بل يترك للدولة اللبنانية متابعة المسار الدبلوماسي والالتزام بالقرار ١٧٠١. وشددت المصادر على أن الحزب لن يدخل في سجالات حول سلاحه، وقد حُدّدت أولوياته وثوابته بوضوح في خطابات مسؤوليه. وقالت "رغم الخسائر الكبيرة التي تعرّضنا لها، لم نضعف ولن ننتهي. خصومنا ينتظرون سقوطنا، لكننا سنُفاجئهم في الوقت المناسب".

٤- حزب الكتائب:

- دعا حزب الكتائب اللبنانية الأربعاء ٢٣ نيسان / أبريل، حزب الله إلى التخلي عن سلاحه لصالح الدولة، واعتبر أن "أي قرار بشأن السلاح غير الشرعي هو حكر على الدولة التي أعلنت قرارها الصارم في هذا الإطار، كما موضوع تسليح الجيش وتمكينه من بسط سلطته على كامل الأراضي الذي هو قرار سيادي لا شأن لأي دولة فيه". وكرر الحزب "الدعوة إلى تسليم كل سلاح فوراً، ومن دون مكابرة"، مؤكداً أن "المهر الوحيد لنهوض لبنان هو حصر السلاح بيد الدولة والجيش اللبناني، والامتنثال للقرارات الدولية بحذافيرها، من دون اجتهادات أو تفسيرات عقيمة تعيد الزمن إلى الوراء". ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، رأى أن "في هذا الاستحقاق فرصة جدية أمام اللبنانيين لصناعة التغيير على الصعيد المحلي، بخاصة أن البلدية هي حلقة الوصل الأولى، وهي أساس اللامركزية المطلوب إقرارها".

- اعتبر رئيس حزب الكتائب النائب "سامي الجميل" خلال الجلسة التشريعية، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل، أن "نقاشاً كهذا حول الانتخابات البلدية في بيروت لا يثار على بعد أسبوعين من الانتخابات ومعالجة مواضيع بنوية كالمناصفة وصلاحيات المحافظ لا تتم على عجل". وقال: "لدينا خيار من اثنين إما التوصل إلى نوع من الاتفاق لمرة واحدة فقط يؤمن الاستحقاق ضمن الشراكة والعيش المشترك في هذه الانتخابات على أن ننتقل بعدها فوراً إلى معالجة هذا الإشكال الذي ليس سوى نموذج عن مشاكل البلد الكثيرة أو العمل على حصول توافق سياسي يضمن مشاركة الجميع ويؤمن المناصفة".

٥- حزب القوات اللبنانية:

- رأى رئيس حزب القوات اللبنانية "سمير جعجع"، الأحد ٢٧ نيسان / أبريل، أنّ الأوضاع لا تزال محفوفة بالمخاطر. ولفت إلى أنّ البلاد بحاجة إلى حصرية السلاح وضبط الحدود. وحذّر من أنّ "العلم يراقبنا عن كثب وسيتخلّى عنا خلال أشهر قليلة، إذالم تثبت الدولة فاعليتها".

ب- تطورات الملف الاقتصادي:

- وقع المركز اللبناني للتحكيم والوساطة التابع غرفة بيروت وجبل لبنان ممثلاً برئيس الغرفة ورئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق "محمد شقير"، الأربعاء ٢٣ نيسان / أبريل، اتفاقية تعاون مع اتحاد المصارف العربية، ومع جامعة بيروت العربية، وتهدف الاتفاقية بين المركز اللبناني للتحكيم والوساطة وبين اتحاد الغرف العربية إلى إيجاد تعاون إستراتيجي بينهما لتعزيز اللجوء إلى التحكيم في النزاعات المصرفية، وتعزيز بيئة قانونية مستقرة وشفافة في القطاع المصرفي والمالي العربي، وكذلك تعزيز ثقافة التحكيم لدى المصارف والمؤسسات المالية في العالم العربي، وتنظيم مؤتمرات وبرامج تدريبية وورش عمل متخصصة، بالإضافة إلى إعداد دراسات تحليلية مشتركة حول التحكيم المصرفي والمالي.
- أقرّ مجلس النواب، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل، قانون رفع السرية المصرفية بالتصويت بأكثرية ٨٧ صوتاً، بعد إدخال تعديلات على المادة الثالثة منه. وأصبحت المادة الثالثة تنص على رفع السرية المصرفية بشكل كامل وغير مقيد تجاه مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والمدققين او المقيمين المستقلين المعيّنين وفق الأصول من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. وتحدد دقائق تطبيق هذه المادة بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المال بعد استطلاع رأي مصرف لبنان. وقد أبقى على مهلة العشر سنوات كمفعول رجعي لكشف الحسابات.
- أجل مجلس النواب، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل، البحث في مشروع قانون زيادة مساهمة لبنان في صندوق النقد الدولي لمدة أسبوعين بناء على طلب رئيس الحكومة بعد اعتراض معظم النواب على تكبيد الدولة مزيد من الأعباء المالية.

▪ ثانياً: أبرز التطورات على الصعيد الدولي:

أ- إسرائيل:

- أفادت الوكالة الوطنية للإعلام، الأربعاء ٢٣ نيسان / أبريل، أنّ غارة إسرائيلية استهدفت خراج بيت ليف، كما تم أطراف موقع بلاط بعد من القذائف المدفعية.
- شنت طائرات إسرائيلية، الأحد ٢٧ نيسان / أبريل، غارة استهدفت سهل المجيدية مقابل مركز للجيش اللبناني.
- وجهت الطائرات الحربية الإسرائيلية، الأحد ٢٧ نيسان / أبريل، ضربة عسكرية لمبنى في ضاحية بيروت الجنوبية، بعد نحو ساعة من إصدار أمر إخلاء لسكان المنطقة وهذه الضربة الثالثة على الضاحية الجنوبية منذ وقف إطلاق النار بين إسرائيل و"حزب الله" في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، فيما قال الرئيس اللبناني جوزيف عون: إن "الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على سيادة لبنان وسلامة أراضيه مرفوضة تحت أي ذريعة". وأفادت وسائل إعلام لبنانية بأن المبنى المقصود هو "خيمة النصر" وهو مكان يقيم فيه "حزب الله" مجالس عاشوراء وقالت إذاعة جيش الاحتلال نقلاً عن مصدر عسكري: إن الحزب خزن أسلحة كبيرة ومهمة في الموقع الذي تعرض للهجوم. وقال بيان مشترك صادر عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الجيش إسرائيل كاتس: إن الهدف من الضربة كان منشأة تابعة لـ "حزب الله" في بيروت يتم فيها تخزين صواريخ دقيقة.

ب- بريطانيا:

- أكد السفير البريطاني لدى لبنان "هاميش كاول"، الجمعة ٢٥ نيسان / أبريل، أنه سعيد بإقرار مجلس النواب اللبناني قانون رفع السرية المصرفية الجديد. وشدد على أن "الشفافية حيوية للثقة والاستثمار والمساعدة والمساءلة". وقال: "هذه إشارة قوية للالتزام بالإصلاحات الضرورية لمستقبل لبنان. من الرائع رؤية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء والنواب يهدون الطريق لها".

ت- فرنسا:

- ناقش رئيس التيار الوطني الحر، النائب "جبران باسيل"، مع سفير فرنسا لدى لبنان "هيرفي ماغرو"، الأربعاء ٢٣ نيسان / أبريل، في الملفات والقضايا الراهنة، واختتم اللقاء بالتأكيد على "أهمية مواكبة التطورات الإقليمية وتعزيز العلاقات اللبنانية - الفرنسية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين".

- رأى السفير الفرنسي لدى لبنان "هيرفي ماغرو"، الجمعة ٢٥ نيسان / أبريل، أن إقرار قانون السرية المصرفية في مجلس النواب يشكل خطوة واعدة على طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وقال عبر منصة "اكس": "إعادة الثقة في القطاع المصرفي تمر أيضاً عبر إقرار مشروع القانون حول إصلاح القطاع المصرفي في المرحلة التالية".
- بحث رئيس مجلس النواب "نبيه بري" في عين التينة مع وفد من مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة "إتيان بلان"، الاثنين ٢٧ نيسان / أبريل، في الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين لبنان وفرنسا.

ث- روسيا:

- عرض الرئيس "جوزيف عون" مع السفير الروسي "ألكسندر روداكوف"، الاثنين ٢٧ نيسان / أبريل، العلاقات الثنائية وسبل تطويرها في مختلف المجالات وأكد السفير استعداد بلاده لتقديم الدعم اللازم لمساعدة لبنان.

ج- إيران:

- حضر السفير الإيراني لدى لبنان "مجتبى أماني"، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل، إلى وزارة الخارجية بناء لاستدعائه على خلفية مواقفه العلنية الأخيرة. والتقى أماني، الأمين العام لوزارة الخارجية السفير "هاني الشميطلي"، الذي أبلغه بضرورة التقيد بالأصول الدبلوماسية المحددة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفي مقدمها اتفاقية فيينا.

ح- السعودية:

- التقى سفير المملكة العربية السعودية في لبنان "وليد البخاري"، الأربعاء ٢٣ نيسان / أبريل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي "توفيق دبوسي" الذي قال إن اللقاء واعد في الإنهاء والاقتصاد والإدارة.
- أعلن "تيار المستقبل" في بيان، الخميس ٢٤ نيسان / أبريل، أنه "يتم التداول على وسائل التواصل بدعوة مشبوهة تسيء بالشكل والمضمون إلى المملكة العربية السعودية والرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل". واستنكر تيار المستقبل "هذه الدعوة المشبوهة التي يقف وراءها بعض المندسوسين الذين ينتحلون صفة مناصرين للتيار، وهم في واقع

الحال أعداء للتيار والمملكة، ومنخرطون في حملات إعلامية رخيصة تنفذ أجنداث تحاول باستمرار الإساءة للمملكة العربية السعودية والرئيس الحريري والتيار".

خ- قطر:

• زار نائب رئيس مجلس الوزراء "طارق متري"، الأحد ٢٧ نيسان / أبريل، أمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني"، الذي أكد دعم بلاده للبنان في المجالات كافة. وشدد الشيخ تميم على أهمية الحفاظ على الاستقرار ومواصلة مسار الإصلاح، الذي تقوم به الحكومة اللبنانية. وأشار إلى أن دولة قطر جاهزة دائماً لمساعدة لبنان. كما التقى متري برئيس الوزراء وزير الخارجية "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني"، وبحثا في الأوضاع العامة والمسااعي الدبلوماسية المبذولة لانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان والتزامها باتفاقية وقف الأعمال العدائية.

د- سوريا:

• قال مصدر في وزارة الدفاع السورية لـ "سانا" الخميس ٢٤ نيسان / أبريل: "قمنا بإيقاف استهداف مصادر النيران داخل الأراضي اللبنانية بطلب من الجيش اللبناني بعد أن تكفل بتمشيط وملاحقة المجموعات المسؤولة عن استهداف الأراضي السورية".

■ ثالثاً: قراءة تحليلية:

على الصعيد السياسي والميداني: جاءت الضربة الإسرائيلية على الضاحية بعد تصريحات الأمين العام لحزب الله "نعيم قاسم"، الذي جدد في مقابلة متلفزة موقف الحزب الرافض لتسليم سلاحه للدولة اللبنانية، مؤكداً أن سلاح المقاومة "خيار إستراتيجي غير قابل للنقاش"، وأن الحزب سيبقي على ترسانته الدفاعية طالما أن إسرائيل تشكل تهديداً للبنان، وهذه التصريحات وضعت حزب الله في موقف حرج أمام الداخل اللبناني، حيث تتصاعد الأصوات من قوى سياسية معارضة ومكونات مدنية تطالب بحصر السلاح بيد الجيش اللبناني ووقف التفرد بقرار الحرب والسلام، وفي السياق الدولي، ستستثمر إسرائيل هذه التصريحات لتبرير عملياتها العسكرية المحدودة في العمق اللبناني أمام المجتمع الدولي، معتبرة أن الحكومة اللبنانية غير قادرة أو غير راغبة في ضبط سلاح الحزب، كما سيتيح هذا الموقف للحكومة الإسرائيلية تبرير تصعيدها العسكري الأخير في الضاحية الجنوبية باعتباره رداً مشروعاً على ما تصفه بـ "بؤر تسلح غير شرعية" داخل

العاصمة بيروت، مع تحميل الدولة اللبنانية مسؤولية أي تصعيد قادم نتيجة عجزها عن فرض سلطتها على كامل أراضيها.

كما أنّ تصريح الرئيس "جوزيف عون" برفض الاعتداءات جاء دفاعياً وضعيف التأثير في المشهد الميداني، وتأتي الضربات الإسرائيلية المتكررة كاختبار فعلي للرئيس الجديد الذي كرر في أكثر من مناسبة على أنه سيسعى لنزع السلاح -غير الشرعي- من الجميع وسيجعله في يد الدولة، وإنّ استمرار إسرائيل في عملياتها سيضع "عون" في مأزق كبير داخلياً وخارجياً وسيجبره على التصعيد مع حزب الله في لغة الخطاب أولاً وربما بالمواجهات العسكرية، فهو الآن يقع بين فكي كهاشة إما ترك سلاح حزب الله وبالتالي بقاء الذرائع الإسرائيلية لاستهداف شبه يومي للأراضي اللبنانية وكذلك فقدان الدعم الإقليمي والدولي، أو التصعيد مع حزب الله وإدخال البلاد في حرب داخلية قد تؤدي لحرب أهلية تزيد معاناة البلد الذي يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة.

على الصعيد الدولي: جاء استدعاء السفير الإيراني "مجتبى أمانى" إلى وزارة الخارجية اللبنانية بعد تصريحاته العلنية الأخيرة، كمؤشر واضح على تشدد الدولة اللبنانية الرسمية في عهد الرئيس "جوزيف عون" تجاه أي تدخل سياسي إيراني مباشر في الشأن الداخلي، وهذه الخطوة تحمل بصمة مباشرة من الرئاسة اللبنانية، كرسالة واضحة بأن العهد الجديد، برئاسة عون، لن يسمح بانفلات السفارات أو تجاوز الأصول الدبلوماسية، خاصة من جانب طهران التي لطالما اعتادت التعامل مع بيروت كمحور نفوذ.

وفي ضوء توازنات جوزيف عون الإقليمية وعلاقاته الجيدة مع المحور العربي والدولي، تسعى الرئاسة لإعادة تحديد قواعد الاشتباك السياسي مع طهران، بما يحفظ استقلال القرار اللبناني، مع عدم القطيعة الكاملة معها، لكنه يضع حداً واضحاً لخطاب التدخل. كما يدل استدعاء السفير الإيراني على تحذير مبطن للحزب، بأن العهد الجديد لن يسمح

بتغليب المصالح الإقليمية على السيادة اللبنانية، وبأن الرئاسة قادرة على التحرك
دبلوماسياً وأمنياً لضبط الإيقاع السياسي الداخلي.



Political Keys
مفتاحك للحقيقة

"بوليتكال كيز | Political keys"

منصة إخبارية مستقلة، سياسية متنوعة، تسعى لتقديم تغطية إخبارية شاملة وفق أعلى معايير المهنية والموضوعية، وأن تكون الوجهة الأولى للمعلومات والتقارير الاستقصائية الخاصة، وأن توفر رؤى وتحليلات جديدة ومعقدة للقراء والمتابعين، تمكنهم من فهم أعمق للأحداث والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط والعالم.

political_keys

politicalkeys.net political.keys